

صاحب الجلالة يدلي
بحديث للقناة الثانية للتلفزة الفرنسية

خص صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني القناة الثانية للتلفزة الفرنسية (أنتين2) بحديث صحفي بثته مساء يوم 3 شتنبر خلال نشراتها الاخبارية.

وفي ما يلي النص الكامل لهذه المقابلة التي تم إنجازها من طرف الصحافيين آلان دوشالفرون وبيير سيباغ والتي خصص الحيز الأكبر منها لمشروع الدستور المراجع والانتخابات الجماعية والتشريعية.

سؤال: تتعلق إحدى أهم النقط في الدستور بمسؤولية الحكومة أمام البرلمان. فهل يعني ذلك بداية عهد جديد بالنسبة للمغرب؟

جواب جلالة الملك:

لا: في الواقع كانت الحكومة دائما ومنذ أول دستور مسؤولة أمام البرلمان لأن المسؤولية تعني أقصى محاسبة ألا وهي إقالة الحكومة. وقد نصت جميع دساتيرنا على هذا الاجراء من خلال ملتمس الرقابة. الا أن الفرق الكبير بين الدستور القديم والدستور المراجع هو ان البرلمان اصبح يصوت على برنامج الحكومة المعينة وهذا إجراء هام بالنسبة لي حتى لا تحدث مفاجأة غير سارة خلال الشهرين أو الثلاثة أشهر التي تعقب تشكيل الحكومة. ذلك انه اذا ما تقدمت الحكومة امام مجلس النواب ببرنامجها ووافق هذا الأخير عليه - اللهم إلا اذا أخلت بالتزامها بشكل صارخ - فسأكون مطمئنا الى انه طيلة سنة أو سنة ونصف أو أكثر سيحدث تعايش مثمر بين البرلمان والحكومة. فهذا الإجراء يشكل إذن ومنذ البداية ضمانة للاستمرارية. وفضلا عن ذلك، فانه يعطي مسؤولية أكبر للبرلمان منها للحكومة لأن البرلمان سيكون في وضعية شبيهة بوضعيتي أنا، أي تنصيب الحكومة وبالتالي فهناك تعزيز لاختصاصات البرلمان غير ان هذا التعزيز شأنه شأن كل مسؤولية يترتب عليه حتما التحلي بنضج وتفكير أعمق قبل الاقدام على مؤاخذة الحكومة التي ينصبها.

سؤال: ترغبون اذن في مشاركة أكبر للبرلمان؟

جواب صاحب الجلالة:

نعم أرغب في مشاركة للبرلمان منذ البداية.

سؤال: إذن فهي مشاركة تعادل تقريبا مشاركتكم؟

جواب صاحب الجلالة:

لكن لا يجب في نهاية المطاف أن ننسى أمرا ألا وهو - كما شرحت ذلك قبل قليل - أن ملكيتنا ليست نابعة من قانون سماوي كما يريد البعض ان يتصوره ويفهمه، بل نابعة من قانون ديني وشعبي. ان البيعة لا تضع على قدم المساواة المتعاقدين أي الملك والشعب، بل على العكس من ذلك، فأمير المؤمنين كان دائما خديم شعبه. فبالنسبة للدول التي تعاقبت على حكم المغرب لم يتم ابدا عزل الشعب، بل العزل انطبق على امرائنا وسلاطيننا. وبما ان الدستور ينص على ان السيادة للامة تمارسها

مباشرة بالاستفتاء واما بصفة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية، فأنا اعتبر اذن كون البرلمانيين المغاربة ممثلي الشعب ينطوي في حد ذاته على مسؤوليات وواجبات الشعب تجاه أمير المؤمنين تتمثل في البيعة. كما يتعين على أمير المؤمنين ملك المغرب ان يعتبر مجلس النواب معبرا عن ارادة الشعب الذي هو مرتبط به بواسطة البيعة.

سؤال: أعتقد يا صاحب الجلالة أنه في حالة المصادقة على هذا الدستور ستجرى انتخابات تشريعية تبرز من خلالها اغلبية جديدة أو تبقى نفس الاغلبية الحالية وعندئذ ستكونون مضطرين بشكل أو بآخر لتعيين وزير أول من بين أعضاء هذه الأغلبية. ألا ترون إذن أنكم بقبولكم لمقتضيات هذا الدستور ستفقدون بعض السلطة..؟

جواب صاحب الجلالة:

لا. فالدستور واضح فهو لا ينص أبدا على ضرورة تعيين الوزير الاول من بين أعضاء مجلس النواب.

الصحفي: نعم. لكن يجب عليه أن يحصل على ثقة البرلمان؟

جواب جلالة الملك:

نعم. لكن ذلك يتوقف على الفريق الحكومي وبرنامجه. فمن الأكيد أن القاعدة السليمة هي أن نعين الوزير الأول من بين أعضاء البرلمان، لكن لنفترض ان الانتخابات لم تفرز فريقا يتوفر على الأغلبية بحيث ان مختلف الفرق حصلت على عدد متساو أو متقارب من المقاعد في مجلس النواب فعندئذ لا يمكننا أن نلجأ إلى القرعة.

لكن ذلك في رأيي أمر سابق لأوانه، وبالرغم من أن الدستور لا يلزمني بتعيين الوزير الأول من بين أعضاء البرلمان فإن المنطق والروح الرياضية يفرضان تعيين الوزير الأول من بين أعضاء مجلس النواب.

سؤال: إنه منطق تقبلونه بالطبع؟

جواب صاحب الجلالة:

اقبل ذلك لأنني واضع هذا الدستور المراجع.

سؤال: وإذا فازت المعارضة اليسارية. فهل سيضايقكم ذلك؟

جواب جلالة الملك:

لا أبدا. لكن من الغريب أنه في أوروبا والعالم الغربي ــ ولا أريد أن اقول فرنسا ـ لا يريدون الاعتراف لنا بخصوصية وهوية. فهم يريدون دائما أن نقلد التعددية الحزبية التي تعتمد على مبدأ الأغلبية كما هو الشأن في فرنسا او نظام الحزبين المعمول به في أمريكا وبريطانيا رغم أن للنظام الامريكي خصوصياته، بحيث أن الرئيس يمكنه أن يحكم البلاد رغم عدم توفر حزبه على الأغلبية في الكونغرس. إن هذا المشكل غير مطروح بالنسبة لي. فمهما تكن الأغلبية المنبثقة عن الانتخابات التشريعية والجماعية يبقى شخص الملك فوق ذلك كله. فالملك لا يتم انتخابه او تعيينه من طرف جزء من المغاربة ضد جزء آخر منهم. ان فوز المعارضة اليسارية لن يضايقنا بل على العكس من ذلك سيعطي نكهة خاصة للحياة السياسية في البلاد.

سؤال: لقد دعت بعض الأحزاب الى عدم المشاركة في الاستفتاء وقد انتقدت المعارضة في السابق

على أعمدة صحفها سير عمليات الإنتخابات. فهل تعطون اليوم ضمانات بهذا الخصوص؟

جواب جلالة الملك :

هل تقصدون ضمانات بالنسبة للانتخابات أو بالنسبة لعدم المشاركة في الاستفتاء؟

سؤال : إنهما سؤالان في الحقيقة. فلنقل أن الأمر يتعلق بالضمانات الخاصة بالانتخابات حيث توجه المعارضة انتقادات؟

جلالة الملك :

على كل حال فبقولهم أنهم لن يشاركوا في الاستفتاء أعلنوا مباشرة انهم قد يشاركون في الانتخابات. والحال هنا يشبه وضع المكتري الذي لا يولي أهمية كبرى للكيفية التي وزعت بها الغرف داخل المنزل بل المهم بالنسبة له هو ان يجد مكانه فيه. ان لهم الحرية في اتخاذ هذا الموقف وهذا شيء يهمهم.

الصحفي : ألا يضايقكم هذا؟

جواب صاحب الجلالة :

على الصعيد الأخلاقي كنت أفضل أن يذهبوا الى حد التصويت بلا أو اقتراح التصويت بلا، لأنهم عندئذ لو فازوا أي لو فاز المصوتون بلا سأخذ الدستور وأتفحصه جيدا لأرى ما هي النقط التي هي موضع نقد أو غير مقبولة.

ولكن هذه المسألة على كل حال مسألة عارضة ولا ينبغي لي أن اتحدث عن عائلتي الكبرى علنا ولو أمام المغاربة فبالأحرى أمام صحافة أجنبية.

إذن، لا ينبغي لي أن اصدر حكما في الموضوع - وإذا كانت لنا مآخذ فسنعبر عنها في ما بيننا - وفي ما يخص الانتخابات يمكنني أن أؤكد لكم أن كافة الاحتياطات والإجراءات قد اتخذت حتى تجرى هذه الانتخابات بشكل طبيعي، لأنه ينبغي في نهاية المطاف أن نعلم شيئا هو أنه بسبب التركيز التاريخي والعرفي والتقليدي لعدد من السلط بين أيدي ملوك المغرب كان الاتهام يوجه إليهم كلما ساءت الامور عن صواب أحيانا وأحيانا أخرى عن خطأ. إن ما يهمني في هذا الباب ليس توجيه الاتهام، بل الجانب الإيجابي. فينبغي لنا بكل تأكيد أن نقتحم القرن الواحد والعشرين بأشخاص جدد وأشدد كثيرا على هذا.

الصحفي : هذا يعني أنكم تريدون بروز جيل جديد؟

جواب صاحب الجلالة :

نعم، لأنه لا ينبغي أن ننسى شيئا وهو أن جيلنا عاش في عهد الحماية وطبعته القطيعة العميقة بين ما هو غربي وما هو سوفياتي. لقد طبعتنا هذه القطيعة أبينا أم كرهنا. والآن يتعين علينا ان نتحمل هذا الواقع لبعض الوقت ونتعلم العيش في ظل قوة واحدة في انتظار ظهور قوة اخرى في العالم. ويلزم أيضا ان نمحو من بعض تحليلاتنا وخاصة على الصعيد الاقتصادي عددا من الفرضيات التي فرضها المناخ والمحيط الدولي.

أريد أشخاصا جددا لم يتأثروا بهذا التحول الايديولوجي والمنهجي. وأريد كذلك أشخاصا قادرين على الاستمرار لأربع أو خمس أو ست فترات نيابية علما بأن الفترة النيابية عندنا تستغرق ست سنوات. واعتقد أنه يجب إتاحة الفرصة للشباب الصاعد وإناطة المسؤولية بهم لأنهم لن يقبلوا على

ذلك اذا لم نطلب ذلك منهم . فالسياسة كما تعلمـون ليست جذابة فهي لا تغري الا بعض المحترفين . وحتى في فرنسا نلاحظ كثيرا من الأشخاص ذوي المستوى والتفكير العاليين ينفرون من السياسة لأنها أصبحت اليوم تنطوي على مخاطر كبرى . ففي كل مرة تثار قضـايا عائليـة أو قضايا ترتبط بـالسلوك الشخصي أو قضايا مالية . لذلك فإن العديد مـن الأشخاص يفضلون البقاء بعيدا عن السياسة خشية مخاطرهـا . وعلى العكس من ذلك ، يتعين إثارة الاهتمام الفعلي والمباشر بـالسياسة لأن السيـاسة شيء وتسيير الشؤون شيء آخـر . إن كل واحد منا يمارس السياسـة . فإنكم مثلا تمارسون السيـاسة وأنتم تقرأون جـريدتكم وتمارسـونها وانتم تستجوبـون الناس ، كما أن بقال الحي يمارس السيـاسة عنـد ما يـذهب في المساء الى المقهى حيث يتحـدث عن صـواب هذا وخطأ ذاك . غير أن تسيير الشـؤون شيء مختلف اذ لا مجال فيهـا لـلارتجال . ولهذا السبب اذن ، أريـد ان يقتحم الشبـاب الميـدان ليـدرك معنى المسؤولية في الدولة .

سؤال : ألستم قلقين شيئا ما بسبب عدم اهتمام الشباب بالحياة العامة في البلاد . . ؟

جواب جلالة الملك :

لست قلقا . لكن أريد ان يسارع المرشحون الى المشاركة في الانتخابات وليفز أفضلهم لأن الحياة العامة معركة دائمة وفي كل معركة يسقط ضحايا .

الصحفي : أليست لكم بصفتكم ملكا مفاضلة بين المرشحين؟

جواب جلالة الملك :

ليست لي أيه مفاضلة لان البيعة قائمة بيني وبين جميع المغاربة . فعندما أخرج الى الشارع ويهتف الناس بحياتي لا أوقف موكبي وانزل لكي اطلب مـن كل شخص بطاقة الحزب الذي ينتمي إليه . إني أشعر فقط بتيار شعبي وهذا يكفيني .

سؤال : هل تحسون جيدا بهذا التيار؟

جواب صاحب الجلالة :

نعم أحس به جيدا .

سؤال : لنعـد إلى الاستفتاء لقد قلتم ـــ يا صاحب الجلالـة ـ قبل قليل ان منطق الدستـور ـ وإن كـان ذلك ليس إلزاميـا ـ يقضي بتعيين الـوزيـر الاول من الأغلبية . لكن لنفترض أن وزيـرا أول أفرزتـه الأغلبية حدث خلاف بينه وبين جلالتكم حول مسألة تهم السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية . فكيف سيتم الحسم في ذلك؟

جواب جلالة الملك :

من حيث المبـدأ هذا لن يحدث لأن الـدستور يخولني حق اختيـار الوزيـر الأول . وأنا سأختـار الوزير الأول الذي يظهـر لي أنه سيكون في منزلة وسط بين ما تريـده الأغلبية داخل مجلس النواب وما أريده .

الصحفي : لكن ألا ترون أنه من باب الحكمـة فتح نقاش في الموضوع . وكيف ستجري الأمور في هذا الإطار الدستوري الجديد . . . ؟

جواب جلالة الملك :

هناك احتمالان . . إمـا أن يكون هو على خطأ أو أنـا أكون على خطأ . وأنـا لست عنيدا لأنني لا

أريد أن أظهر بمظهر الغبي . فالاغبياء هم وحدهم العنيدون كما أن لي وسائل تمكنني من معرفة ما إذا كان على صواب أو على خطأ . فهناك أولا الحكومة ثم رؤساء الفرق البرلمانية وهناك كذلك الخبراء . لكن لا أرى أن هناك مسألة يمكن أن تكون مثار خلاف بيني وبينه . لأن العقبة الوحيدة في اعتقادي قد اختفت وقد كانت على الصعيد الاقتصادي . . بحيث كان يمكن أن يكون هو مع الاقتصاد الموجه وأنا مع الاقتصاد الليبرالي ، غير أني أعتقد انه من الغباء حاليا ان يكون الشخص من انصار الاقتصاد الموجه كما سيكون من غير المعقول ان يكون الشخص ليبراليا مائة بالمائة . لقد تدخلت الدولة كثيرا في الملكية الخاصة للأشخاص وتجاهلت منذ عدة سنوات في العالم أجمع الملكية الخاصة ، فحتى في الولايات المتحدة تجد الدولة نفسها ملزمة بأن تكون حاضرة على الصعيد الاجتماعي وعلى الصعيد الاقتصادي . فعندما لا يتم رفع قيمة الدولار فذلك يعني زيادة الرواج .

سؤال : اذن ، أعتقد انكم منشغلون كثيرا بمستقبل المغرب المقبل على القرن الواحد والعشرين . فكيف يمكن التوفيق بين ديمقراطية برلمانية ونظام ملكي و خاصة في بلد عربي حيث الاسلام ينظم جزءا كبيرا من الحياة السياسية والحياة العامة . . أليس هناك تعارض . ؟

جواب جلالة الملك :

إني على يقين من أننا لو كنا أجرينا هذا الحديث سنة 1962 لما كنتم طرحتم علي هذا السؤال . فخلال المائدة المستديرة التي شاهدتها بمتعة امس على شاشة التلفزة لأن المشاركين كانوا من رجال القانون أو فقهاء كما نقول ـ ونحن في المغرب نكن تقديرا كبيرا للفقهاء ـ ابرز احد الأساتذة ـ ولا أريد أن أذكره بالاسم لأنني اخشى ان أمس تواضعه ـ الاستمرارية التي شكلت العمود الفقري لكل الدساتير التي عرفها المغرب . غير اننا في سنة 1962 استعملنا لفظة مسلم وليس إسلامي ولو كنا قد استعملنا لفظة إسلامي فان ذلك لم يكن ليصدم أحدا . ان كون البلد مسلما لا يصدم احدا ولم يعد الناس يساورهم بعض القلق بخصوص ما يمكن أن يكون عليه نظام برلماني مسلم إلا بعد ظهور الخميني ، وأقول قبل كل شيء أن الاعتقاد بأننا يمكن ان نسقط في الظلامية ـ ولا اقصد هنا الدينية ـ وانما الطائفية يعتبر مسا بكرامتنا ليس كمسلمين وإنما كاناس متحضرين وذوي تربية حسنة لهم تاريخ يمتد على مدى 1200سنة .

ومن جهة أخرى اعتقد انكم محقين في طرح هذا السؤال لكنني اقول لكم انه من واجبنا نحن ان نبين لكم انه لم يكن ضروريا طرح هذا السؤال وان الامور ستسير ، كما ينبغي في دولة عصرية لا تستطيع ان تتنكر لتاريخها ولا لثقافتها ولا لدينها .

سؤال : لقد عرف المغرب ـ يا صاحب الجلالة ـ قبل حوالي عشرين سنة فترة صعبة شهد خلالها على الخصوص انقلابين ضد شخصكم ، ثم كانت هناك المسيرة الخضراء التي توجت باسترجاع الصحراء الغربية سابقا من طرف المغرب . وترون اليوم أن الوقت قد حان لفتح صفحة جديدة والتفكير في مستقبل جديد . أود أن أقول لماذا اليوم وليس امس أو غدا . وماذا يحدث اليوم؟

جواب جلالة الملك :

لا يخفى عليكم أن اليوم هو وليد الامس وعليه فتفكيري في مواجهة القرن الواحد والعشرين ليس وليد اليوم ولكن من المؤكد انه كلما مرت السنون كلما اقترب القرن الواحد والعشرون .

فعلينا إذن أن نضمن التسيير الإداري لشؤوننا وتموينا ومواردنا البشرية ومؤهلاتنا على مستوى

الأفكار والتخطيط ولو انني اعطي للفظ التخطيط معنى الدراسة على المديين المتوسط والبعيد. فعندما يدير شخص ما شؤون دولة ويكون مرشد ـ ولا اقول رئيس ـ شعب فتي ونشيط يتكون من 26 مليون نسمة لا يمكنه أن يظل حبيس الروتينية. فمدة اثنين وثلاثين سنة من الروتينية شيء كئيب قد يجعل المرء يسأم من الحكم. فلابد إذن من التعمق في دراسة الأفكار. فمن بين عشرة أفكار تخطر ببالنا هناك على الأقل نصف فكرة جيدة يجب استثمارها لتعطي نتائجها.

اذن، فرب العائلة في هذا البلد هو ذلك الشخص الذي عليه ان يرى كيف تجرى الأمور وان ينظر الى ما يحدث هناك وليس الى ما يحدث الآن. ولو طرحتم السؤال على ربان طائرة ـ وقد سبق لي ان قدت الطائرة ـ فسيقول لكم انه ليس هناك ما هو اخطر خلال عمليات الهبوط من الاكتفاء بالنظر الى مقدمة الطائرة. فقبل عملية الهبوط يجب تركيز النظر على نهاية المدرج وهذا الى حد ما هو ما نقوم به الآن.

كنت دائما طموحا من أجل شعبي.

سؤال: اذن فأنتم تركزون النظر على نهاية المدرج منذ 1962. ؟

جواب جلالة الملك:

نعم لأنني كنت دائما طموحا من أجل شعبي.

سؤال: وثقل المحن وثقل الماضي.. كيف تأخذونه بعين الاعتبار؟

جواب جلالة الملك:

إن ما تكلمتم عنه قبل قليل وهو أمر نسبته بالطبع على المستوى التاريخي سيتم الحديث عنه في المستقبل. لكنه لم يكن من فعل الشعب أو من فعل جزء من الشعب. لقد كان ذلك من فعل شرذمة كانت تعتقد انه بإمكانها استقطاب شرذمة أخرى. لكن الأمر لم يتجاوز هذا الحد.

سؤال: أعتقد أن ذلك يخلف بالضرورة إحساسا بالصدمة؟

جواب جلالة الملك:

ان ذلك بالطبع أمر مقلق. ولو قلت لكم العكس فلن تصدقوني. لكن، ذلك لا يعني أني شعرت بالمرارة. فالجنرال ديغول حدث له هو أيضا شيء من هذا القبيل.

سؤال: إنها محن يمر بها بالطبع العديد من قادة الدول؟

جواب صاحب الجلالة:

ولكن بما أن هذه المحن لم يكن مصدرها الشعب فإنها لم توقف مسيرتي ولو أنها اقلقتني.

سؤال: جاء في تصدير الدستور أن المغرب يؤكد تمسكه بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. هل تريدون بهذا طي صفحة الماضي؟

جواب جلالة الملك:

نعم. لانني في نهاية المطاف لست مستبدا بطبعي. وكذلك المغاربة. وأعتقد انه كانت هناك بالفعل بعض التجاوزات. وان كنت أعتبر ان كلمة تجاوزات ليست تعبيرا ملطفا. فالتجاوب في مفهوم القانون شيء يعاقب عليه إلى حد ما. لقد حدثت تجاوزات لكن لابد من التأكيد بأنها كانت نتيجة الإهمال أو النسيان اكثر مما كانت نتيجة ارادة متعمدة في الاساءة. لقد ضقت ذرعا وانا أرى ان اصابع الاتهام غالبا ما توجه لي ولبلدي، بل توجه لي اكثر مما توجه لبلدي مع ان الله وحده يعلم ما في

سريرتي .

وبالطبع عندما لا يعترف شخص مغربي بمغربية الصحراء لا أغفر له ذلك . وقد تبين ان السيد السرفاتي ليس مغربيا . وكان خطأنا الفادح هو اننا لم نبحث عن هويته قبل ذلك الوقت لان هذا الشخص في نهاية المطاف هو الذي جمع حوله العديد من الاشخاص . وعلى كل حال لا ينبغي ان ننشغل بالنظر طويلا الى الخلف لأن ذلك قد يجعلنا نزيغ عن الطريق . لقد تمت تسوية هذه المسألة بصفة نهائية وما تم لا يمكن التراجع عنه .

سؤال : لقد لوحظ من جهة أخرى أنكم قمتم بالفعل خلال السنة الماضية . . .

جواب جلالة الملك :

أعتقد أن الكتب السماوية وخاصة الانجيل تقول أن الله يريد توبة المذنب ولا يريد موته . وعلى كل حال يتعين ان نمضي قدما الى الأمام .

سؤال : بكل تأكيد لقد تبين ذلك جيدا وبما له من دلالة بحيث ان بعض مراكز الاعتقال قد تم تدميرها نهائيا . وبالتالي فبالنسبة إليكم فإن العهد قد ولى؟

جواب جلالة الملك :

ان المغربي الذي يقول بأن الصحراء ليست مغربية هو كالفرنسي الذي يقول بأن منطقة الألزاس لورين ليست فرنسية . ولنكن واضحين كل الوضوح لاسيما أن هذا البرنامج يشاهد في جهات عديدة ــ فحتى لا يقال ان لي وجهان فان حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا سيتم احترامها الا بالنسبة للمغربي الذي يقول بأن الصحراء ليست مغربية .

سؤال : سيجرى غدا التصويت في مجموع تراب المملكة بما فيه الصحراء غير انه بالنسبة للمجتمع الدولي وبالنسبة للامم المتحدة على الخصوص فان قضية الصحراء لم تتم تسويتها رغم انها في اعتقادكم قد سويت ، الا ترون انكم بذلك تسبقون الأحداث إذ يتعين انتظار إجراء الاستفتاء الأممي؟

جواب جلالة الملك :

ولكن هذا ليس أول استفتاء ننظمه بالصحراء . انه الثالث من نوعه . وكما تعلمون فان مراجعة الدستور تتم اما بواسطة الاستفتاء او بواسطة مجلس النواب . واعتقد شخصيا انه لابد في وقت من الاوقات من اشراك الشعب مباشرة وتحسيسه بأهمية هذه المشاركة .

وقد تم اجراء الاستفتاء الاول حول سن رشد الملك . وشارك فيه سكان الصحراء . ولم يؤاخذنا أحد على ذلك .

كما جرى استفتاء ثان يتعلق بتمديد فترة ولاية مجلس النواب وكان هدف ذلك بالضبط هو مساعدة الامم المتحدة على تنظيم الاستفتاء واستفتاء الغد هو الثالث من نوعه . وبما انه يقال لا اثنين بدون ثالث فقد جاء هذا الاستفتاء ليزكي هذه المقولة .

سؤال : وماذا عن الاستفتاء حول الصحراء؟

جواب جلالة الملك :

إننا ننتظر تنظيمه بفارغ الصبر وننتظر ان تقول لنا الأمم المتحدة انها على استعداد لتنظيمه .

ان المغرب ليس مسؤولا عن تأخر إجراء الاستفتاء وحتى في مجلس الأمن بدأ يلاحظ هذا الواقع أكثر فاكثر .

سؤال : ان دول المغرب العربي الأخرى وخاصة منها الجزائر تشهد حاليا تصاعدا قويا للتيار الديني المتطرف وهو تيار غالبا ما يكون عنيفا . . هل يمكن أن تنتقل هذه العدوى الى المغرب . . وهل أنتم قلقون من ذلك؟

جواب جلالة الملك :

إني لست قلقا لأن ما يجري في تونس والجزائر له صبغة سياسية أكثر منها دينية . وبالتالي فليس هناك ما يدعونا للتخوف من هذا المشكل لأنه لا توجد عندنا بوادره أو إرهاصاته ، ولا يجب ان ننسى انه الى حين غياب الرئيس بورقيبة عن الحياة السياسية والى حدود 1982 أو 1985 عاشت كل من الجزائر وتونس في ظل نظام الحزب الوحيد . وقد ولد هذا شعورا بالكبت والحرمان . غير ان المغرب - ولله الحمد - منع نظام الحزب الوحيد منذ 1962 فلم نعرف ابدا هذا النوع من النظام . وأظن ان العيش في ظل نظام الحزب الوحيد هو الذي أفرز هذه الظواهر .

سؤال : الا تعتقدون أنه اذا كان المغرب قد ظل بمنأى عن هذه الظاهرة فذلك يعود بالدرجة الاولى الى حياته السياسية التي تتميز بتواجد ازيد من عشرة أحزاب من كون من يتولى أمره رجل هو في نفس الوقت امير المؤمنين تقع على كاهله مسؤولية دينية وياخذ بعين الاعتبار هذا الجانب الذي يرفعه الإسلاميون كشعار؟

جواب جلالة الملك : أعتقد ذلك . لأنه منذ 1200 سنة والمغرب يعيش في ظل هذا النظام وكنا دائما في تفاهم تام مع الشيعة الذين يحترمون ملك المغرب لكونه سبط الرسول .

الصحفي :

على كل حال هناك عدد قليل من المجموعات الإسلامية المتطرفة بالمغرب ؟

جواب جلالة الملك :

ان الحركات المتطرفة موجودة في كل بقاع العالم حتى عند المسيحيين . ففي فرنسا هناك حركة دينية متطرفة . ولا اريد ان اذكر اسم الكتردنال او الأسقف الذي يتزعمها . ونفس الشيء ينطبق على الولايات المتحدة . فالتطرف الديني اذن موجود في كل مكان . والمتعصبون كانوا موجودين دائما . فحين منع لويس الرابع مسرحية «طارتوف» فليس لان تلك المسرحية لم تكن تروقه ، بل على العكس من ذلك فقد كان معجبا بها ومعجبا بموليير بحيث كان الوحيد الذي وافق على دفنه في المقبرة المسيحية . إلا ان الكنيسة عارضت ذلك بسبب مسرحية «طارتوف» . فكل المتعصبين في ذلك الوقت ضاقوا ذرعا بذلك .

وهكذا فان المتعصبين يوجدون في كل مكان وتلك سنة الحياة ومظهر من مظاهر حرية التفكير .

سؤال : الا تقلقكم هذه المجموعات بالمغرب رغم قلتها ؟

جواب جلالة الملك :

لا . فالمقلق بالنسبة للتطرف كيف ما كان نوعه سواء اكان يسارا أي ماركسيا لينينيا أو كان تعصبا يأخذ شكلا دينيا ، هو ان تنعدم الحرية لأن أحسن مبيد لهذه الطفيليات هو الحرية ولا اقول الترخيص ، بل الحرية المستوعبة جيدا والمتحكم فيها والممارسة بشكل جيد . فما دامت هناك حرية في هذا البلد وما دامت هناك ديمقراطية فأنا لا أخشى التطرف بكل أشكاله .

سؤال : لنعد الى الجزائر التي تعرف اضطرابات خطيرة لاسيما بعد اغتيال الرئيس بوضياف .

فهناك صعوبة للخروج من هذا المأزق . فهل يقلقكم ذلك ، لأن الجزائر على أية حال جاركم الكبير. فهل هناك خطر انعكاس ذلك على المغرب وماذا بإمكانكم القيام به ؟

جواب جلالة الملك :

ان تعليقي لايمكنه ان يكون مستفيضا لأني أحترم الجوار . ان بعض الاتجاهات عند اصدقائنا الجزائريين تغالي في انشغال الجزائر بمشكل الصحراء ـ وفي بعض الأحيان ـ في تبنيها له بدعوى أنهم جيراننا .

ويمكنني أنا أيضا ان أنكب على تحليل النموذج الجزائري والتنظير فيه بدعوى ان الجزائر جارتنا . لكني أحجم عن التدخل في هذا الشأن الجزائري .

وهناك فقط احساس بعدم القدرة على تغيير الموقع الذي اختاره الله للمغرب وللجزائر سواء على المستوى الجغرافي أو على المستوى البشري أو على المستوى الديني او على مستوى روابط الدم فهناك بالفعل روابط دم بين العائلات المغربية والجزائرية القاطنة في المناطق الحدودية بالبلدين .

وامتنع اذن عن إصدار أحكام . وكل ما أتمناه هو ان تتمكن الجزائر من الخروج في أقرب وقت ممكن من الوضعية التي توجد فيها وأنا واثق انه بإمكانها ذلك .

الصحفي : أستسمح جلالتكم في الانتقال الى شق آخر في هذا الحديث ويتعلق بالشرق الأوسط أي بالنزاع الاسرائيلي العربي . إن إسحاق رابين اصبح الان وزيرا أولا بإسرائيل ولقد سبق أن التقيتم به هنا سنة 1976 . على ما اظن ؟

جواب جلالة الملك :

ان ذلك تم بالفعل سنة 1976 . وكان ثاني شخصية اسرائيلية ألتقي بها بعد موشي دايان .

سؤال : لقد كنتم أول مسؤول عربي يلتقي بشخصية إسرائيلية ؟

جواب جلالة الملك :

يبدو ذلك .

الصحفي : هل اتصلتم به هاتفيا لتهنئته ؟

جواب جلالة الملك :

لا . إن علاقاتنا مع المسؤولين الاسرائيليين تتسم بالاحتراس والى حد الآن لم تحدث اية هفوة ، ولايمكن ان نقول خطأ جسيما لان الخطأ الجسيم لفظ قانوني ، فلم تحصل اية هفوة لان هناك نوع من الاحتشام . وفي اعتقادي فإن الحديث يكون مفهوما اكثر عندما يتم الاحتراس . لذلك لم نستعمل الهاتف ولا اظن انني سأستعمله . وفضلا عن ذلك فان المكالمات الهاتفية خاضعة على الدوام للتنصت .

الصحفي : لقد التقيتم قبل بضعة أسابيع بياسر عرفات بعد الانتخابات الإسرائيلية . فهل تدور بخلدكم مثلا فكرة تنظيم لقاء بين ياسر عرفات وإسحاق رابين هنا بالمغرب ؟ وهل تحدثتم في الموضوع مع ياسر عرفات ؟

جواب جلالة الملك :

بكل صراحة لا . إني لا أقدم أبدا على مثل هذه المحاولات غير أنه عندما يبدي لي طرفان متنازعان رغبتهما في اللقاء في بلدي أعتقد أنه لاتوجد مدرسة في القانون الدولي او السياسة او

الجيوسياسة تمنع متنازعين من الاعلان في وقت من الاوقات عن هدنة الهية . والهدنة هنا الهية لأننا كلنا أبناء سيدنا ابراهيم وحتى لو لم يحصل الاتفاق خلال هذا اللقاء فانهما سيتوادعان . اني لا أسعى ابدا الى مثل هذه المحاولات لأنها من جهة قد تفهم فهما خاطئا أو قد تكون غير مناسبة من جهة اخرى . فاللقاء يكون بين شخصين . وقد يكون احدهما ناضجا والآخر غير ذلك . لكن عندما يصبح كلاهما ناضجا ويطلبان عقد لقاء في بلدي يمكنهما ذلك . فهما راشدا وانا لست وصيا على احد .

سؤال : هل تعتقدون أنهما وصلا الى مرحلة النضج التي تمكنهما من الالتقاء ؟

جواب جلالة الملك :

اعتقد ان لاشيء يحول دون عقد لقاء بين ياسر عرفات وإسحاق رابين لأن هذا اللقاء في نهاية المطاف من شأنه أن يجعلهما يقفان على حقيقة الامور وعلى ضوء ذلك يقرر اما مواصلة الحوار أو توقيفه .

وعلى كل حال فالواقعية تفرض ان يلتقيا .

سؤال : واذا ارادا ان يأتيا الى هنا فهل سترحبون بهما؟ .

جواب جلالة الملك :

ليس هناك من سبب يدعوني لأرفض ذلك ، بل بالعكس ـ أرحب بهما .

سؤال : هل تلمسون مع ذلك تطور ايجابيا في النزاع الاسرائيلي العربي ؟

جواب جلالة الملك :

نعم ، لقد حصل تقدم مهم جدا ولأنني تتبعت تطور هذا النزاع منذ وقت طويل ، أقول إن الثمرة بدأت تنضج واحب كثيرا أن أقارن دائما السياسة بالفلاحة فالسياسة تخضع هي الاخرى لمنطق الفصول ، والثمرة اما ان تكون ناضجة أو لازالت لم تنضج بعد واعتقد ان فصل النضج قد ظهرت بوادره .

الصحفي : كما انه لاينبغي أيضا ياصاحب الجلالة ان يزيد النضج عن حده لأن يفسد الثمرة؟

جواب جلالة الملك :

كما تعلمون فان السلام لا يمكنه ابدا أن يتجاوز حد النضج .

الصحفي : لابد من شخص لجنيه ؟

جواب جلالة الملك :

سيجنيه الفلسطينيون والإسرائيليون ومن خلالهم شعوب المنطقة والمجموعة الدولية قاطبة .

الصحفي : هل يمكن للمغرب أن يجني هذه الثمار ؟

جواب جلالة الملك :

لا . ولماذا يتوفر المغرب على حرية التصرف أكثر من بلدان أخرى في هذا المجال ، بل وحتى بالنسبةلبلدان المغرب العربي بصفة عامة ، لانه ليس لنا أي نزاع مباشر مع اسرائيل وليست لنا معها مشاكل تتعلق بالحدود ولا اراضي محتلة أو تحويل مجاري المياه ، ومشكل نشر اسلحة ان ذلك هو ما يمكن تسميته قانونا بالاهتمام البريء . والبراءة هنا ليست بالمفهوم المسيحي ، بل البراءة التي لا تهدف الى مصلحة مباشرة وهذا هو ما يجعل البعض يأتون في الغالب لطلب المشورة ووجهات النظر وبقدر ما يكون المرء بعيدا عن المشكل بقدر ما يكون ذا مصداقية في هذا المجال .

الصحفي : إن ذلك لم يمنع جلالتكم من إرسال تجريدة عسكرية سنة 1973 الى الجولان ؟

جواب جلالة الملك :

ان ما جعلنا نقدر بعضنا البعض نحن والإسرائيليون هو كوننا حازمين فيما يخص المبادىء وعندما يكون علينا ان نحارب فاننا نفعل ذلك لكننا لا نحارب لمجرد الرغبة في ذلك. إننا نتحارب لان الظروف املت ذلك والحرب بالنسبة لنا تعني الخيار الوحيد الممكن وليست غاية في حد ذاتها؛ إن المشاركة في الحرب كانت من باب التضامن لكن يجب وقف الحرب في أقرب وقت ممكن للتفرغ لما هو أهم من ذلك.

الصحفي : هناك النزاع الاخر في الشرق الأوسط وهو النزاع بمنطقة الخليج مع العراق. لقد كان بلدكم عضوا في التحالف خلال فترة هذا النزاع ؟

جواب جلالة الملك :

لا أبدا. لقد تشكل التحالف أسابيع عديدة بعد اجتياح العراق للكويت، فمنذ اليوم الأول لاندلاع هذه الأزمة أي ثاني غشت وكان يوم خميس - إن لم تخني الذاكرة - ترأست مجلسا للوزراء في ذلك اليوم على الساعة الحادية عشر صباحا وكان الاجتياح على الساعة الثانية صباحا. وكنت أول من قطع العلاقات مع العراق واوفدت على الفور كبار ضباطي من القيادة العامة للقوات المسلحة الى الملك فهد بن عبد العزيز ليبلغوه بانني سأرسل تجريدة عسكرية للدفاع عن الوحدة الترابية للملكة العربية السعودية.

ان تجريدتنا العسكرية لم تكن في أي وقت من الاوقات تحت إمرة القيادة المشتركة للتحالف.

الصحفي : هذا مهم جدا، إذن لقد حاربتم خلال حرب الخليج ؟

جواب جلالة الملك :

لا. لم نحارب أبدا فالمكان الذي كانت تتواجد به تجردتنا لم تقع فيه معارك ولله الحمد؛ إن أي رصاصة عربية عراقية لم تقتل مواطنا مغربيا كما لم تقتل أية رصاصة مغربية مواطنا عراقيا عربيا.

وأنا مرتاح لذلك، الا أنه كان ينبغي التشبث بالمبدأ فحينما وصل جنودنا الى هناك لم أكن أنا الذي اخترت الموقع الذي رابطت فيه بعيدا عن موقع إطلاق النار. فالقيادة السعودية هي التي اختارت مكان تواجدهم.

الصحفي : يتم العمل حاليا على اشعال فتيل هذا النزاع من جديد.

فالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا تقوم حاليا بإرسال طائرات الى المنطقة واعلنوا جنوب العراق منطقة جوية محظورة، فما هو رأيكم في ذلك، وهل تشعرون بالقلق من جراء إشعال فتيل هذا النزاع من جديد ؟

جواب جلالة الملك :

ينبغي في هذا الصدد التمييز بين الأمور وأعتقد أن للعراق كل المصلحة في الامتثال لقرارات الامم المتحدة وقرارات الامم المتحدة لا تنحصر في الحظر فقط.

فقد اعلن الاعضاء الثلاثة في مجلس الامن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عدة مرات انها لن تكتفي بالحظر وحده...

لذا انصح الرئيس صدام حسين بكل صدق بالامتثال لقرارات مجلس الأمن وهذا مهم جدا

والنقطة الثانية هي تقسيم العراق الى ثلاثة مناطق، وأعتقد ان ذلك ليس في مصلحة أحد حتى في العالم العربي ويجب ان لا تتعود القوى العظمى على إمكانية تقسيم شعب الى جزئين أو ثلاثة أجزاء ويمكن أن يحدث ذلك حتى في اوربا غير انه يتعين على الرئيس صدام ان يمتثل لقرارات الامم المتحدة. واذا لم يفعل ذلك فانه يعرض شعبه لأسوء الكوارث.

سؤال: يبدو أن الامريكيين يستهدفون صدام حسين شخصيا وليس الشعب العراقي؟

جواب جلالة الملك:

بكل تأكيد وإذا حدث شيء فإن ذلك سيكون ناتجا عن خطأ الرئيس صدام اذا لم يحترم قرارات مجلس الامن.

سؤال: هل جددتم الاتصال به هاتفيا؟

جواب جلالة الملك:

لازال سفيرنا ببغداد حتى الان ونحن نتبادل الرسائل وعلاقاتنا عادية.

سؤال: لقد أكدتم ياجلالة الملك في العديد من المناسبات إرادتكم في انضمام بلادكم الى المجموعة الاقتصادية الاروبية ونحن نعرف اليوم نقاشا هاما حول معاهدة ماستريخت اذا طلب منكم الادلاء برأيكم حول المعاهدة فهل ستصوتون عليها بنعم أو بـ لا إن المسالة تعنينا مباشرة لكنني أريد ان اعرف رأيكم؟

جواب جلالة الملك:

اولا لو كنت مواطنا فرنسيا ورجل قانون وليس مهندس قناطر أو طبيب، لنقل، لو كنت استاذا جامعيا مختصا في القانون فإن هذا النقاش سيكون في نظري جد معمق فهل كان من الضروري اجراء استفتاء لتغيير الدستور أو هل كان من الضروري إجراء استفتاء بعد القمة لقبول معاهدة ماستريخت.

ان الامر يتعلق على كل حال بمسألة قانونية هامة بل الاكثر من ذلك بمسألة نفسية انه من الضروري اقناع جزء من الرأي العام الفرنسي وهذا هو السؤال الذي ينبغي طرحه في نظري وليس لي ان اصدر حكما حول ما تقرر في هذا الشأن، واعتقد أنه اذا استثنينا كل الانعكاسات السلبية على المستوى الاقتصادي والبنكي والمالي التي قد تنجم عن عدم المصادقة على معاهدة ماستريخت فان تاريخ فرنسا لم يؤخذ بعين الاعتبار بما فيه الكفاية وهذا رأي يبديه مواطن مغربي في حين أن الكثير من الفرنسيين لا يأخذون تاريخ المغرب بعين الاعتبار بما فيه الكفاية.

سؤال: انكم على اطلاع كبير يا صاحب الجلالة بتاريخ بلادنا.

جواب جلالة الملك:

للاسف ان تاريخنا غير معروف بما فيه الكفاية في فرنسا وباعتبار أنني اعرف تاريخ بلدكم فانه من المؤكد ان هوية فرنسية وشخصية فرنسية قد تكونت بهذا البلد وهو ما ينجم عنه دائما شعور بالاستياء وكذلك عندما يعتقد المواطن الفرنسي بأنه ستسلب منه هويته الفرنسية وذلك بالرغم من ان النقاش هو نقاش بين الفرنسيين والدليل على ذلك هو اننا نرى السيد سوغان يقول لا والسيد شوفنمان يقول نعم.

الصحفي: ان السيد شوفنمان بدوره يقول لا للمعاهدة؟

جواب جلالة الملك : ان الامر ليدعو الى الاستغراب عندما نتذكر ما قدمه شوفهان للحزب الاشتراكي قبل حوالي عشر سنوات ونرى انه اليوم معرض للطرد .

ولنتحدث الان ان اردتم ذلك عن المشاكل الفرنسية .

انكم تطلبون مني ان افترض نفسي مواطنا فرنسيا وهذا امر صعب بالنسبة لي ، لكني مع ذلك ، سأدلي برأيي ان المشكلة تكمن في الجانب النفسي اكثر مما تكمن في المعاهدة نفسها وفي نصوصها لان النصوص والفصول يمكن تغييرها خاصة وان الدانمارك لم تصادق على المعاهدة ذلك أنه يتعين قبول هذه المعاهدة أو رفضها برمتها ومن طرف الجميع ومع ذلك سيكون من الضروري اعادة النظر الى حد ما في كل مقتضيات المعاهدة واعتقد أن هذه المعاهدة حظيت بكل هذا الاهتمام لان الامر يتعلق بكبرياء الفرنسيين وبالشخصية الفرنسية ولان ذلك يتداخل شيئا ما مع الانتخابات الداخلية .

وهنا يجب تنوير المواطن الفرنسي العادي لكي يميز بين ماهو اساسي وماهو ثانوي واريد ان أنهي هنا حديثي عن الاوضاع الفرنسية .

الصحفي : لكن بلادكم مهتمة جدا بما يجري بأوربا على الصعيد الاقتصادي وبما يتحقق حاليا بأوربا وان رفض معاهدة ماستريخت لن يسعد المغرب ؟

جواب جلالة الملك :

هل تقصدون رفض المعاهدة من طرف الفرنسيين او من طرف الآخرين ؟

الصحفي : من طرف فرنسا لان ذلك ستكون له انعكاسات كثيرة .

جواب جلالة الملك :

اذا رفضت المعاهدة من جانب فرنسا فان الامر سيهم فرنسا وباقي بلدان اوربا وليس المغرب مع باقي اوربا ومن المؤكد ان باقي بلدان اوربا لن تكون كما كانت من قبل وفي كل الاحوال فان ذلك لن يغير شيئا في العلاقات الفرنسية المغربية بل قد تصير هذه العلاقات متميزة اكثر من ذي قبل .

ان فرنسا التي ستفقد في هذه الحالة شركاءها الحاليين والمحتملين ستبحث من جديد عن اصدقائها وشركائها القدامى ، اذن يبدو ان لاشيء سيتغير على مستوى الكيف لكن سيكون هناك نقصا فعليا على مستوى الكم يجب تعويضه لانه من الافضل ان يكون بلد ما شريكا لاوربا كلها عوض ان يكون شريكا لبلد اوربي واحد .

الصحفي : شكرا ياجلالة الملك على تفضلكم بتخصيص كل هذا الوقت لاجراء هذا الحديث معنا .

4 ربيع الأول 1413 هـ موافق 2 شتنبر 1992م